آفاق اقتصادية
Āfāqiqtiṣādiyyat
مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا
دراسة قياسية للفترة (1980- 2020)

Authors المؤلفون

أ. حليمة لزهر السماع
haleemah.alzhar2019@su.edu.ly
كلية الاقتصاد / جامعة سرت

اقتبس هذه المقالة (APA): Cite This Article:

السماع، حليمة الأزهر (2023). *أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا. دراسة قياسية للفترة (1980-2020)*. مجلة آفاق اقتصادية. 11[1] 11-26.

اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا

دراسة قياسية للفترة (1980– 2020)

الملخص:

هدفت الدراسة الى توضيح العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في محاولة بيان الآثار المترتبة على الانفاق العام في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1980 – 2020) باستخدام نموذج ARDL وقد بينت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى البعيد وان الانفاق العام يرتبط بعلاقة ايجابية وذات معنوية احصائية مع الناتج المحلي الاجمالي في الاجلين الطويل و القصير، واوضحت النتائج أيضا ان معلمة تصحيح الخطأ تساوي 0.62 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1% وبالإشارة السالبة ، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى القصير، وأوصت الدراسة الاهتمام بالأنفاق العام لما له من اثار ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي وعلى الالتزام بضوابط الإنفاق العام لتحقيق الأهداف المنشودة.

الكلمات الدالة : الانفاق العام ، النمو الاقتصادي ، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، ليبيا .

The Impact of Public Spending on Economic Growth in Libya

An Econometric Study for the Period (1980-2020)

Haleemah Lazhar AlSamaa
haleemah.alzhar2019@su.edu.ly
Faculty of Economics / University of Sirte

Abstract

The study aimed at clarifying the association between general expenditure and economic growth in an attempt to demonstrate the effects of public spending on the national economy during the period (1980-2020) using the ARDL model. The results found a co-integration relationship among the study variables in the long run, and the general expenditure has a positive linkage with GDP in the long and short terms. It is also the results showed that the error correction parameter is 0.62, which was significant at the level 1% of significance and with a negative sign, this supports the equilibrium relationship between variables in the short term , The study recommended paying attention to public spending because of its positive effects on the gross domestic product and adhering to public spending controls to achieve the desired goals.

Keywords : general expenditure, Economic growth, Autoregressive distributed lag time lags Libya.

1. المقدمة:

يعتبر الإنفاق العام احد اهم العوامل المؤثرة في الاداء الاقتصادي وذو أهمية بارزة من الناحية الاقتصادية وأداة هامة ورئيسية في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ،بالإضافة الى مساهمته في زيادة معدلات النمو الاقتصادي التي تساهم وبشكل فعال في تكوين راس المال الثابت ويعتبر الإنفاق العام من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتشجيع النمو الاقتصادي، وخاصة بالنسبة للدول الريعية التي تفتقد إلى قاعدة إنتاجية وصناعية قوية تستطيع من خلالها الاعتماد على الضرائب لتمويل المشاريع الكبرى وبالتالي تعتمد على إيرادات ومداخيل المحروقات لتمويل المشاريع والمؤسسات الحكومية وحتى الخاصة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.، ولذا فان الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية ، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر.

2. مشكلة الدراسة:

أشارت بعض النظريات الاقتصادية إلى أهمية الإنفاق الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتبار أنه أحد أدوات السياسة الاقتصادية .لكن رغم ذلك ظهر الكثير من الجدل حول طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي ومدى تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي وهذا الجدل موجود في النظرية الاقتصادية وموجود أيضا في الدراسات التطبيقية فوفقا لنظرية الكلاسيك والنيوكلاسيك زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤثر على الناتج، بينما ووفقا للنظرية الكينزية، الزيادة في الإنفاق الحكومي ترفع الطلب الكلي وتؤدي إلى زيادة الناتج . من ناحية أخرى وفقا لقانون فيجنر النمو الاقتصادي هو الذي يرفع حجم الإنفاق الحكومي وليس العكس . ووفقا للدراسات التطبيقية فبعضها وجد ان الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي والبعض الاخر يرى أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي (شعبان، 2023) .

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة اشكالية الدراسة في التساؤل الاتي : **ما هو أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا ؟**

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في محاولة بيان الآثار المترتبة على الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني .

4. أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في بحث وتوضيح طبيعة الأثر الذي يتركه الإنفاق العام على النمو الاقتصادي الوطني المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي .

5. فرضية الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية رئيسية مفادها أن الإنفاق العام له تاثير على النمو الاقتصادي الليبي من خلال إسهاماته وتأثيره المعنوي في الناتج المحلي الإجمالي.

6. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالاقتصاد الليبي، أما الحدود الزمنية فتتخذ من الفترة الواقعة ما بين (1980 – 2020) حدود زمنية لها واختيرت هذه الفترة بحسب توفر البيانات الاقتصادية الخاصة بالدراسة .

7. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على االمنهج التحليلي لأثبات فرضية الدراسة وتوضيح أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي وذلك استنادا للبيانات من المصادر الرسمية المتمثلة في الإحصائيات والنشرات و التقارير ذات الصلة بالموضوع، الصادرة عن الهيئات الرسمية والمؤسسات الوطنية وبالاعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Bound or ARDL. منهج لتحليل دالة الدراسة في الأجل الطويل والقصير باستخدام برنامج Eviews10 .

8. الدراسات السابقة:

أوضحت دراسة **امين (2021)** اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005–2019) واستنتجت وجود علاقة معنوية موجبة لإنفاق الحكومي أتجاه النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية التي تشير إلى إن الإنفاق الحكومي يمثل أحد عناصر الطلب الكلي الفعال الذي ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الاجمالي .

وبينت دراسة **الغناي (2015)** التي وضخ فيها أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995– 2009) وأن هناك علاقة إيجابية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي أي أن زيادة حجم الإنفاق العام أدت الي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

واجريت **Herrer (2007)** دراسة تحت عنوانpublic expenditure and growth والتي خلصت إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو تأثير ايجابي شرط أن تكون الفائدة الحدية للإنفاق الحكومي تزيد عن التكلفة الحدية لرأس المال العام، حيث قارنت الدراسة بين تكاليف و فوائد النفاق العام لقياس العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي.

كما أشارت دراسة على الاقتصاد الجزائري **Zakan (,2003)** التي كانت بعنوان والذي توصل فيها الى أن توجيه الإنفاق العام على البنية التحتية و رأس المال البشري سيكون له تأثير محدود و غير فعال على معدلات النمو الاقتصادي و الذي أشار إلى ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي.

وكانت دراسة **الزيان (2016)** ، تحت عنوان أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر التي توصلت الى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حيث إن الإنفاق الحكومي يتأثر بالنمو الاقتصادي بينما النمو الاقتصادي لا يتأثر بالإنفاق الحكومي بالرغم من أن الإنفاق العام من بين أهم محددات النمو الاقتصادي .

كما أفصحت دراسة على الاقتصاد الاماراتي التي قام بها **المزروعي (2012)** أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990– 2009)، والتي استنتجت أن هناك أثراً قوياً من قبل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي إذْ إن زيادة الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (159.4) مليون درهم، كما أن الإنفاق العام يسهم بنسبة (90 %)في شرح التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي وتفسيرها. كما أظهرت نتائج تقدير النماذج القياسية أن هناك أثراً معنوياً من قبل الإنفاق العام على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية.

اشارت أيضاً دراسة على الاقتصاد الكيني التي أجراها **Onchari (2013)**، وجدت أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العام في كينيا مقاساً بنسبة التغير في الإنفاق العام لتكوين رأس المال له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي .

كما أوضحت دراسة على الاقتصاد السوري قام بها **ديوب (2017)**، والتي كان مفادها أن وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق العام الجاري على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يدعم الفرضية الكينزية، في حين أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي ليس لو أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك دراسة على الاقتصاد المحلي أجراها الباحثان **رحومة، والصالحي (2019)** أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999-2017)، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن السلسلة الزمنية للإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند الفرق الأول وأنهما على علاقة تكاملية مشتركة وتشير النتائج القياسية إلى أن هنالك علاقة سببية قصيرة الأجل وطويلة الأجل تتجه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو في الإنفاق الحكومي. واوصت بضرورة توجيه الإنفاق الحكومي نحو قطاعات إنتاجية مما ينعكس بصورة مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن دراسة **بلخيتر، وخاشعي (2024)** قامت بتسليط الضوء على اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي على مجموعة من الدول العربية للفترة (2000- 2023) في كل من تونس، والمغرب والجزائر، وخلصت إلى أن الإنفاق العام له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، حيث إن هذه الدول تعتبر النفقات العامة إحدى المكونات الأساسية لبلوغ أهدافها المخطط لها من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية.

كما استهدفت دراسة **Ali, al et.(2013)** تركيبة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي واستخدمت بيانات سنوية عن باكستان خلال الفترة (1972-2009) واعتمدت على نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة. وخلصت الدراسة إلى أن الأنفاق الحكومي الإجمالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في باكستان وذلك بسبب عدم الكفاءة وطريقة الأنظمة الإدارية المتخذة لديهم وأن الجزء من الأنفاق الحكومي الخاص بالتطوير كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

المستفاد من الدراسات السابقة:

من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة حول تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي التي كان جلها يتوافق مع دراستنا الحالية وعلى ما يتوافق مع النظرية الكينزية التي تشير إلى أن الإنفاق العام يمثل أحد عناصر الطلب الكلي الفعال الذي ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي .

9. الجانب التحليلي للدراسة:

النموذج:

المتغير المستقل : الانفاق العام(G).

المتغير التابع : النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي (GDP)

$GDP= F(G)$

وعليه تكون صيغة المعادلة على النحو التالي :

$$GDP = B_0 + B_1G+U_i$$

اختبار جذر الوحدة:

من أهم الاختبارات التي تستخدم في تحديد وجود جدر وحدة في السلسلة الزمنية من عدمه هي اختبار ديكي فوللر الموسع ، Augmented Dickey-Fuller (ADF) واختبار فيليب بيرون Phillips–Perron (PP) ويعتمد اختبار (ADF) في دراسة استقرارية السلسلة x_t على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى (سلامي ،2015) .

النموذج الأول: بدون ثابت ومتجه زمني $\Delta x_t = \mathrm{p}x_{t-i} + \sum_{i=2}^{p} \emptyset \Delta x_{t-i+1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: يحتوي على ثابت $\Delta x_t = \mathrm{p}x_{t-i} + \sum_{i=2}^{p} \emptyset \Delta x_{t-i+1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: يحتوي على ثابت ومتجه زمني

$$\Delta x_t = \mathrm{p}x_{t-i} + \sum_{i=2}^{p} \emptyset \Delta x_{t-i+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

وبعد حساب الفروق الأولى والثانية يتم اختبار الفرضيتين، فرضية العدم H0: Ø =1 بمعني السلسلة الزمنية غير مستقرة والفرضية البديلة H1: Ø < 1 بمعنى السلسلة الزمنية مستقرة ، فاذا تم قبول فرضية العدم فهذا يعني وجود جذر وحدة والسلسلة الزمنية غير ساكنة، أما اختبار فيليب بيرون فتقديره يعتمد على نفس نماذج اختبار ديكي فوللر إلا أنه يختلف عنه في كونه يأخذ بعين الاعتبار التباين غير المتجانس. (les erreurs heteroscedastiques) ، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي فوللر وقبل هذا يتعين تحديد فترة الابطاء المحسوبة بدلالة المشاهدات (سلامي ،2015)

اظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام الاختبارين (ADF) و (pp) كما هي موضحة في الجدول رقم (1) ورقم (2)، أن جميع متغيرا ت الدراسة غير مستقرة في المستو ، واستقرت جمعيها بعد اخذ الفروق الأولى لها .

الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) لمتغيرات الدراسة

المستوى Level				الفرق الأول 1st difference		
المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%	القرار
GDP	2.122 $^{0.2374}$*	2.941	غير مستقر	3.009 $^{0.0430}$*	2.941	مستقر
G	0.787 $^{0.8117}$ *	2.939	غير مستقر	9.699 $^{0.0000}$*	2.939	مستقر
GDP	3.222 $^{0.0953}$**	3.533	غير مستقر	6.573 $^{0.0000}$**	3.568	مستقر
G	3.202 $^{0.0985}$ **	3.526	غير مستقر	9.599 $^{0.0000}$**	3.529	مستقر
GDP	1.013 *** $_{0.2739}$	1.949	غير مستقر	3.004 $^{0.0037}$***	1.949	مستقر
G	0.043 $^{0.6907}$ ***	1.949	غير مستقر	9. 692 $^{0.0000}$***	1.949	مستقر

***نموذج بثابت ، **نموذج بثابت ومتجه زمني ، ***نموذج بدون ثابت ومتجه زمني**

الجدول رقم (2) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (pp) لمتغيرات الدراسة

المستوى Level				الفرق الأول 1st difference		
المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%	القرار
GDP	1.573 $^{0.4867}$*	2.936	غير مستقر	7.499 $^{0.0000}$*	2.938	مستقر
G	1.216 $^{0.6580}$ *	2.936	غير مستقر	10.684 $^{0.0000}$*	2.938	مستقر
GDP	2.256 $^{0.4469}$**	3.526	غير مستقر	7.407 $^{0.0000}$**	3.529	مستقر
G	3.137 $^{0.1118}$ **	3.526	غير مستقر	10.638 $^{0.0000}$**	3.529	مستقر
GDP	0. 515 *** $_{0.4870}$	1.949	غير مستقر	7.477 $^{0.0000}$***	1.949	مستقر
G	0.752 $^{0.3840}$ ***	1.949	غير مستقر	10.158 $^{0.0000}$***	1.949	مستقر

*نموذج بثابت، **نموذج بثابت ومتجه زمني ، ***نموذج بدون ثابت ومتجه زمني

اختبار السببية Causality لجرانجر Granger:

تم اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي حيث أظهر التحليل النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (3) ونظرًا للعلاقة الإحصائية والمعنوية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي فكانت نتيجة اختبار السببية لجرانجر بينهما إيجابية ومعنوية في أتجاه واحد أي أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الانفاق .

$$DGDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} B_i DGDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i DG_{t-1} + \mu_{1t}$$

$$DG_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \omega_i DG_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \theta_i DGDP_{t-1} + \mu_{2t}$$

حيث μ_{1t} و μ_{2t} تعبر عن بواقي النموذجين .

الجدول رقم (3) اختبار السببية Causality لجرانجر Granger

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
DG does not Granger Cause DGDP	37	0.61822	0.6086
DGDP does not Granger Cause DG		4.39182	0.0112

اختبار الارتباط الذاتي:

يبين الجدول رقم (4) اختبارBreusch-Godfrey Serial Correlation LM Test عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الانحدار ، بحيث الاحتمال المقابل لهذا الاختبار اكبر من مختلف درجات المعنوية 1% ، 5% ، 10% .

الجدول رقم (4) Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.183981	Prob. F(2,29)	0.3204
Obs*R-squared	2.868614	Prob. Chi-Square(2)	0.2383

اختبار تجانس تباين حدود الخطأ:

من خلال الجدول رقم (5) يبين اختبار ARCH ان القيم الاحتمالية هي اكبر من مختلف درجات المعنوية ، وبالتالي النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات التباين .

الجدول رقم (5) اختبارARCH (تجانس تباين حدود الخطا)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.006557	Prob. F(1,35)	0.3226
Obs*R-squared	1.034328	Prob. Chi-Square(1)	0.3091

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وأن المتغيرات كانت متكاملة من الدرجة الأولى

وبالتالي يمكن تطبيق منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك (منهج اختبار الحدود) لاختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود(Bounds Test):

يوضح الجدول رقم (6) أن F–statistic هي أكبر من الحد الأعلى والادنى للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام.

الجدول رقم (6) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	35.59633	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

يعرض الجزء الأول من الجدول رقم (7) إلى معاملات الأجل القصير و نلاحظ ان معالم النموذج لها دلالة معنوية مما يدل على تأثيرها في النمو الاقتصادي في ليبيا في الأمد القصير ، ونلاحظ أيضا أن إشارة معلمة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي موجبة، وتدل على أنها تؤثر بصفة إيجابية على النمو الاقتصادي وهذا مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ،

ونلاحظ أيضا ان معلمة تصحيح الخطأ تساوي 0.62 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1% وبالإشارة السالبة ، وهي تدل أن 62% من انحرافات الزمن القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة) للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل أي يستغرق سنة ونصف تقريبا حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر صدمة في النموذج.

من خلال الجدول ايضا نلاحظ أن معالم النموذج في المدى الطويل لها دلالة معنوية مما يدل على تأثيرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980– 2020) ونلاحظ أن إشارة معلمة الانفاق العام في الناتج الإجمالي موجبة أي أن الانفاق له تأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

الجدول رقم (7)

ARDL cointegration and long run form Cointegrating Form

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
D(GDP(-1))	0.491368	0.086931	5.652395	0.0000
D(GDP(-2))	0.969790	0.084387	11.49222	0.0000
D(G)	1.671850	0.130336	12.82721	0.0000
D(G(-1))	0.801580	0.148013	5.415594	0.0000
CointEq(-1)*	-0.620868	0.058232	-10.66202	0.0000
EC = GDP - (1.1186*G + 7591.2510)				
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
G	1.118631	0.093619	11.94873	0.0000
C	7591.251	2391.229	3.174623	0.0034

اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

يوضح اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) أن النموذج يتسم بالثبات حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار للنموذج داخل الحدود الحرجة .

الشكل رقم (1) الشكل البياني لإحصاء(CUSUM)

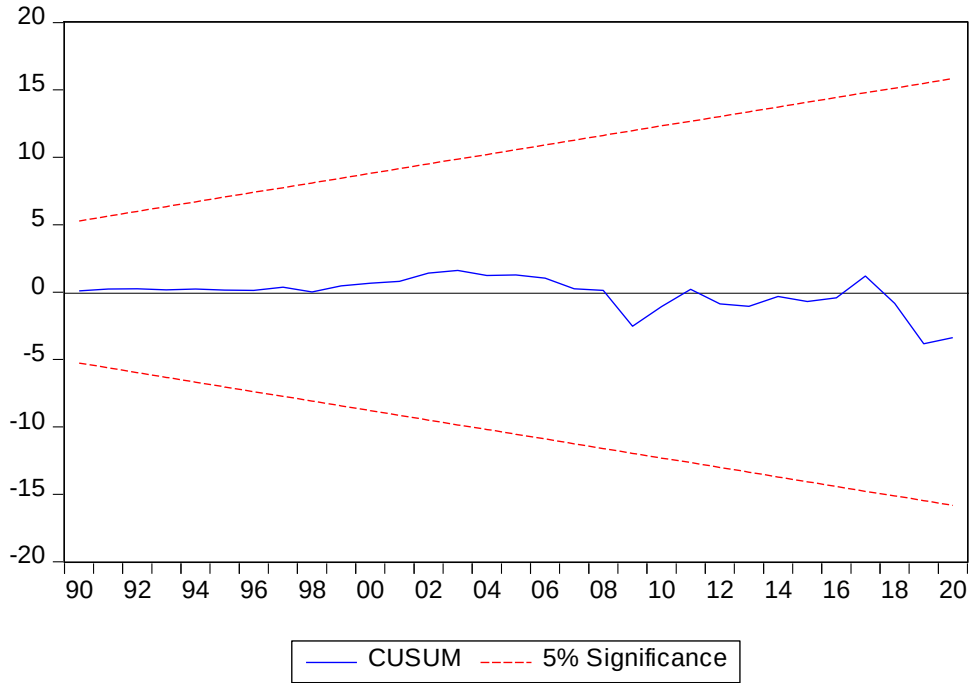

اختبار صحة تحديد الشكل الدالي: (RAMSEY RESET Test):

هنا سنحاول اختبار صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم من حيث الشكل الدالي ، وذلك باستخدام اختبار RAMSEY ونتائج الاختبار مبينة في الجدول رقم (8) أن احتمال إحصائية F يساوي 0.4893 وهو أكبر من 0.05 هذا يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

الجدول رقم (8) اختبارRAMSEY RESET Tes

	Value	Df	Probability
t-statistic	0.699963	30	0.4893
F-statistic	0.489949	(1, 30)	0.4893

10. النتائج والتوصيات:

اولا: النتائج:

1- أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ، واستقرت جمعيها بعد اخذ الفروق الاولى لها

2- وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مما يعني ارتباطهما بعلاقة توازن طويلة الأجل.

3- من خلال نتائج تقديرARDL يرتبط الانفاق العام بعلاقة ايجابية مع الناتج المحلي الاجمالي في الامدين القصير والطويل

4- اوضحت النتائج أيضا ان معلمة تصحيح الخطأ تساوي 0.62 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1% وبالإشارة السالبة ، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير، وهي تدل أن 62% من انحرافات الزمن القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الواحدة (السنة) أي يستغرق سنة ونصف تقريبا حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر صدمة في النموذج .

5- بينت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه بين كل من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام ، عند مستوى 5% .

ثانيا : التوصيات:

1- الاهتمام بالإنفاق العام لما له من اثار ايجابية على النمو الاقتصادي.

2- الالتزام بضوابط الإنفاق العام لتحقيق الأهداف المنشودة.

3- توجيه الانفاق العام نحو القطاعات الانتاجية التي بدورها تنعكس بصورة مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة انتاجية الاقتصاد الوطني .

4- كما توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات والبحوث في المستقبل التي تخص الانفاق العام و اثره على النمو الاقتصادي في ليبيا وكذلك اضافة متغيرات اخرى تؤثر على النمو الاقتصادي مثل تكوين راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر وغيرها مما يدعم الوصول الى نتائج جيدة ودقيقة .

11. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

النشرة الاقتصادية، ادارة البحوث والاحصاء، مصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة.

أمين ، تمار ،(2021) ، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005–2019) ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 4 ، العدد 2 .

الغناي، بحري محمد ، (2015) ،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995– 2009) ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، العدد الثالث ، سبتمبر.

المزروعي ، علي سيف ، (2012) ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990– 2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 –العدد الأول.

بلخيتر، فافة ؛ خاشعي، نور الهدى، (2024) ، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي– دراسة لمجموعة من الدول العربية للفترة (2000–2023) (Doctoral dissertation، جامعة ابن خلدون–تيارت) .

ديوب ، محمد معن ، (2017) ، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية لفترة (1990– 2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39)، العدد(4) .

رحومة، عبدالسلام مسعود ؛ الصالحي، عبدالعزيز علي ، (2019) ، أثر الأنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي: دراسة قياسية علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999 – 2017) ، مجلة جامعة الزيتونة ، العدد 39 .

زيان ، حسبية ، (2018) ، أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر: دراسة تطبيقية لقانون فغنر خلال الفترة (1969– 2016)، لمؤتمر: تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات بجامعة البليد .

سلامي، أحمد ، (2015) ، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة(1970– 2013) ،مجلة ابحاث ادارية واقتصادية ، المجلد(9) ، العدد(1) .

شعبان، عبير، (2023) ، دراسة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية ،مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية ، المجلد(60) ، العدد(3) .

مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1962 – 2006)

وزارة التخطيط/ مكتب الخبرة والاستشارات 2020م .

ثانياً: المراجع الاجنبية:

Santiago Herrera ,(2007) , Public expenditure and growth , Policy research working paper , N 4372 , world bank .

Zakan Ahmed ,(2003), Dépenses publiques Productives croissance a long thème et politique économique , essai d’analyse économétrique appliqué ou cas d’Algérie , Thèse doctorat d’état , Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion , université d’Alger.

Onchari, H.(2013) ,The Relationship Between Public Expenditure And Economic Growth In Kenya, A Research Project Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Award Of The Degree Of Master Of Business Administration, School Of Business, University Of Nairobi .

Ali, S.; Rabbi, F.; Hayat, U. and Ali, N. (2013) , "The composition of public expenditures and economic growth: evidence from Pakistan", International Journal of Social Economics .